مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

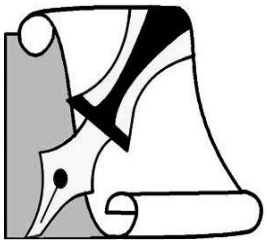

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العراق واشكاليات تجريم التطبيع مع اسرائيل

1 – محطات تاريخية:

منذ عام 1948، كانت إسرائيل والعراق عدوين لدودين. ومن الناحية التقنية، ظلت بغداد في حالة حرب مستمرة مع إسرائيل منذ عام 1948. وقد أرسلت جيوشًا لمحاربة إسرائيل في عامي 1948 و1967. كما أرسل العراق قوات لتقديم الدعم للقوات المسلحة السورية في حرب تشرين الاول/ أكتوبر في عام 1973. وكانت إسرائيل قد اتخذت إجراء عسكريًا عندما قصفت المفاعل النووي العراقي تموز في عام 1981، مستشهدة بزعم أن صدام قد يستخدمه لتطوير أسلحة نووية. ولم يرد العراق. وخلال حرب الخليج العربي في 1991 أطلق العراق 39 صاروخ سكود على إسرائيل من دون تسجيل خسائر تذكر. وفي عام 1995، ووفقا لما ذكره المؤلف البريطاني نايجل أشتون، بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين رسالة إلى صدام حسين عبر العاهل الأردني الملك حسين طالبًا عقد اجتماع بينه وبين صدام . لكن اغتيل رابين في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، منهيًا بذلك الاتصال بين الحكومات. وكان رابين قد أشرف في السابق على عملية شجرة العوسج، وهي خطة فاشلة في عام 1992 لاغتيال صدام بمغاوير وحدة الكوماندوس سايريت ماتكال. وفي عام 2003، أطاح تحالف بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحكومة صدام في مسعى أطلق عليه زوراً عملية حرية العراق. وبرغم أن إسرائيل لم تنخرط في التحالف علناً، فإن هناك دلائل كافية على تأييدها له بشكل او بآخر. ووفقًا لما ذكره وزير الخرجية الاميركي الاسبق جون كيري، فإن نتانياهو كان يدعم بشكل عميق وصريح ويشدد على أهمية غزو العراق. وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن إسرائيل حثت مسؤولي الولايات المتحدة على عدم تأجيل الضربة العسكرية ضد الرئيس العراقي آنذاك. وأفيد أيضًا بأن المخابرات الإسرائيلية زودت واشنطن بتقارير مقلقة مزيفة عن برنامج العراق النووي المزعوم لتطوير أسلحة الدمار الشامل.

على النقيض من ذلك، جادل البعض بأن إسرائيل لم يكن لها دور كبير في الدفع من أجل الحرب. وقال وكيل وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دوغلاس فيث أن المسؤولين الإسرائيليين لم يدفعوا نظراءهم الأمريكيين للبدء في الحرب في العراق. وفي مقابلة مع واينت، قال فيث أن «ما سمعتوه من الإسرائيليين لم يكن أي نوع من الدعوة إلى الحرب مع العراق» وأن «ما سمعتوه من المسؤولين الإسرائيليين في المناقشات الخاصة هو أنهم لم يركزوا حقًا على العراق... لقد كانوا أكثر تركيزًا على إيران«.

في 1 تموز/يوليو 2008، صافح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الرئيس العراقي جلال طالباني بشكل خاطف في مؤتمر الأممية الاشتراكية في اليونان. وكان باراك وطالباني على حد سواء في المؤتمر كممثلين لأحزابهم السياسية، العمل، والاتحاد الوطني الكردستاني. وقد زار النائب العراقي مثال الآلوسي إسرائيل مرتين؛ مرة واحدة في عام 2004 ومرة أخرى في عام 2008، ما استرعى احتجاج الكثيرين في الحكومة العراقية. وهو كان دعا إلى العلاقات الدبلوماسية وتبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية بين العراق وإسرائيل .

خلال حرب غزة (2008–2009)، أدانت الحكومة العراقية الهجوم الاسرائيلي، وذكرت أن «الحكومة العراقية تطالب بوقف العمليات العسكرية، وعدم تعريض أرواح المدنيين للخطر من دون داع، وهي تطالب المجتمع الدولي بأن يفي بمسؤولياته ويتخذ التدابير اللازمة لوقف الهجوم». ودعا حزب الدعوة الذي ينتمي له رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي الدول الإسلامية إلى قطع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء جميع «المحادثات السرية والعامة» معها. كما دعا المرجع العراقي سماحة السيد علي السيستاني إلى اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الدول العربية والإسلامية لوضع حد للهجمات الإسرائيلية على غزة. وهو أدان العملية،وقال إن «دعم إخواننا بالكلمات فقط لا معنى له، بالنظر إلى المأساة الكبيرة التي يواجهونها.» ووبعد غارة أسطول غزة في عام 2010، أدان المسؤول الحكومي العراقي، النائب خير الله البصري (عضو في ائتلاف دولة القانون التابع لرئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي)، الهجوم ووصفه بأنه «كارثة إنسانية جديدة»، فضلاً عن كونه «انتهاكاً لحقوق الإنسان وخرقاً للمعايير والقواعد الدولية.» وفي يوليو 2012، قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن العراق سيقيم علاقات دبلوماسية مع جميع البلدان باستثناء إسرائيل .

من ناحية أخرى اتهم بعض المسؤولين العراقيين والقادة الأكراد الحكومة العراقية بتهريب النفط سرا إلى إسرائيل. حيث اتهم النائب الكردي فرهاد الأطروشي الحكومة العراقية بتهريب النفط إلى إسرائيل عبر الأردن. ونفى هذا الادعاء نائب رئيس الوزراء العراقي حسين الشهرستاني ووزير الإعلام والاتصال الأردني راكان المجالي. كما نفى رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي المزاعم واتهم بدوره كردستان العراق بتهريب النفط إلى إسرائيل .

قبل استفتاء استقلال كردستان العراق عام 2017، كانت إسرائيل القوة العالمية الرئيسة الوحيدة التي دعمت لاستقلال كردستان العراق. وفي الهجوم العراقي اللاحق لاستعادة الأراضي في العراق التي كانت تحت سيطرة البشمركة منذ هجوم داعش في شمال العراق في عام 2014 (المعروف باسم أزمة كركوك)، اجتاح الجيش العراقي بسرعة الأراضي التي استولت عليها البشمركة الكردية خارج حدود كردستان العراق خلال الحرب على داعش، بما في ذلك مدينة كركوك. وخلال الحرب القصيرة، ضغط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على القوى العالمية لمنع المزيد من الانتكاسات لأكراد العراق، وفي 26 أيار/مايو 2022، أقر مجلس النواب العراقي مشروع قانون قدمه السيد مقتدى الصدر يحظر تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وكذلك «المساعدة المالية أو المعنوية» ويعاقب كل من يخالف القانون إما بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة. من أصل 329 مقعدًا، صوت 275 لصالح مشروع القانون، والذي سيتم تطبيقه أيضًا على الشركات الأجنبية في العراق وأعضاء الشتات العراقي والمنظمات والأجانب الذين يزورون العراق. وفي وقت كشفت فيه وزارة الخارجية الإسرائيلية النقاب عن زيارات سرية قامت بها ثلاثة وفود عراقية إلى تل أبيب، أعلن وزير المالية الإسرائيلي، في حينه، موشيه كحلون، عن شطب العراق من قائمة "دول العدو" (التي تشمل لبنان وسوريا والسعودية واليمن وإيران)، حيث وقع مرسوما يجيز التبادل التجاري مع بغداد. وينص المرسوم على أن العراق ليس دولة معادية، إذ كتب الوزير الإسرائيلي في نص التصريح "بموجب سلطتي وفقا للمادة 3 من الأمر التجاري رقم 1، أمنح المصادقة للإسرائيليين للتداول التجاري مع العراق حتى نهاية مارس/آذار 2019."

لقد مهدت تل أبيب لزيارة الوفود العراقية والتبادل التجاري بإطلاق وزارة الخارجية الإسرائيلية مطلع مايو/أيار 2018 صفحة على فيسبوك باسم "إسرائيل باللهجة العراقية". وقالت الخارجية في تغريدة على تويتر إن "هذه الخطوة تهدف لخلق تواصل وحوار مثمرين بين الشعبين الإسرائيلي والعراقي وإظهار الوجه الحقيقي

لإسرائيل".وكتبت في صفحتها على فيسبوك أن "هناك تاريخا حافلا يجمع اليهود ببلاد الرافدين بعد أن عاشوا فيها أكثر من 2500 عام، إذ إن المتحدرين من بلاد الرافدين لا يزالون يحملون ذكرياتهم ومساهماتهم في بناء العراق الحديث."

لم تكن تل أبيب بعيدة عن بغداد، إذ إن النشاط والعلاقات الإسرائيلية مع إقليم كردستان العراق تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، حيث شهدت هذه العلاقات حالة من المد والجزر والانقطاع في بعض الفترات. لكن بعد الغزو الأميركي للعراق يرى الجانبان أن الأوضاع في المنطقة تغيرت لتخرج هذه العلاقات للعلن في العام 2015 حين أعلن عن إقدام إسرائيل على استيراد 19 مليون برميل نفط سنويا من الإقليم. وعمدت إسرائيل إلى مساعدة الأكراد سرا، خاصة في المجال العسكري، كما دربت قوات البشمركة (التابعة لحكومة إقليم كردستان) وزودتها بالسلاح، بالمقابل حصلت تل أبيب على مساعدات استخباراتية عن العراق وإيران وعلى هجرة اليهود الذين عاشوا في العراق. وعلى الرغم من المضمون المعلن للتواصل الإسرائيلي العراقي على شبكات التواصل، فإن إسرائيل الرسمية كما وسائل الإعلام امتنعت عن الخوض في معاني ودلالات قرار وزير المالية الاسبق، كما تعاملت مع زيارات الوفود العراقية إلى تل أبيب والتي كان آخرها في مطلع ديسمبر/كانون الأول 2018، دون صخب إعلامي أو الترويج لهذه الزيارات التي بقيت مضامينها طي الكتمان، وذلك خلافا لزيارات تطبيع لوفود عربية وإسلامية من أكاديميين وإعلاميين وجمعيات العمل الأهلي.

لقد اختارت تل أبيب عدم الإفصاح عن أهداف وكواليس الزيارات، واكتفت بالقول إن "الوفود ضمت 15 شخصية سنية وشيعية، وزعماء عشائر وقيادات محلية لها تأثيرها بالعراق"، مؤكدة أن الشخصيات العراقية زارت متحف "ياد فاشيم" لتخليد ذكرى المحرقة، بيد أن الإذاعة الإسرائيلية الرسمية "كان" أوضحت أن الهدف من الزيارات هو فحص الأسس للعلاقات المستقبلية بين إسرائيل والعراق. كما قالت إن الوفود العراقية اجتمعت مع شخصيات أكاديمية وبعض المسؤولين السياسيين الرسميين، لكن دون الإعلان عن هوية المسؤولين الإسرائيليين والجهة التي يمثلونها، بيد أن التقديرات تشير إلى أن الشخصيات التي التقت بالوفود العراقية تنتمي للخارجية ومكتب رئيس الوزراء، في حينه، بنيامين نتنياهو، الذي يشغل أيضا منصب وزير الدفاع.

لقد كانت إسرائيل الوحيدة في العالم الداعمة لانفصال كردستان عن العراق وقابلها بعض الأكراد برفع علمها عام 2017 . وتساءلت المجلة الإلكترونية "إسرائيل دفنس" المتخصصة في شؤون الأمن والدفاع، عن دوافع

وزير المالية للتوقيع على مرسوم شطب العراق من قائمة "دول العدو" قائلة "لماذا أخرجت دولة إسرائيل العراق من قانون التجارة مع العدو؟ على ما يبدو ليس لاستيراد البرغل والكبة، والافتراض الأكثر منطقيا وراء حذف العراق من قائمة دول العدو هو لغرض وهدف آخر. ووفقا لمراسل الشؤون الفلسطينية والعربية بالقناة الثانية الإسرائيلية أوهاد حيمو، فإن زيارات الوفود العراقية التي تمت بسرية، كانت ذات طابع اجتماعي وثقافي، حيث اجتمع أعضاء الوفود العراقية بمسؤولين إسرائيليين مرتبطين باليهود العراقيين. ورجح المراسل الإسرائيلي أن التكتم على الزيارات يعود إلى وجود العديد من القوات الإيرانية في العراق، ويقول حيمو "لأنه بالمقارنة مع الفضاء العربي المعادي، فإن العراق لديه مواقف إيجابية ومتعاطفة نسبيا تجاه إسرائيل".وتعقيبا على تبادل وفود التطبيع بين تل أبيب ودول عربية وإسلامية، والتطورات على الساحة السياسية الإقليمية، قال نتنياهو "عندما أقابل القادة العرب يقولون لي" لدينا مصالح أمنية واقتصادية مع إسرائيل ونريد أيضا أن نتمتع بثمار التقدم والتطور، ولن نرهن بعد الآن التطبيع مع إسرائيل لنزوات الفلسطينيين".وأضاف نتنياهو "هذا لا يعني اتفاقيات السلام بعد، لكن هذا يعني أنه يمكن بالتأكيد أن يكون هناك وضع في تقدمنا نحو التطبيع والسلام، بدلا مما كنا نعتقد دائما أن طريق السلام مع الفلسطينيين ستصلنا إلى العالم العربي، يمكن أن يأتي في الاتجاه المعاكس، كنا نفضل السلام المباشر مع الفلسطينيين، لكن ذلك لن يكون شرطا لتطبيع علاقاتنا والسلام مع العالم العربي."

رسميًا، لا يعترف العراق بوجود ما يسمى "دولة إسرائيل"، ولا يوجد أيّ نوع من العلاقات بين الجانبين سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي. ولا يشترك العراق بحدود برية مع إسرائيل، وهو بين نحو 30 دولة في العالم لا تزال ترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي أقامه اليهود على أرض فلسطين. وبرغم إسقاط نظام صدام عام 2003 وإيجاد نظام حكم محله يُعدّ حليفًا للولايات المتحدة، لا يزال العراق لا يعترف بوجود إسرائيل، ولم يُعلن عن انتهاء حالة العداء بينهما. وتتبنى الكتل السياسية الشيعية العراقية الحليفة لإيران خطابًا "عدائيًا" صريحًا ضد إسرائيل، في إطار ما يُعرف باسم "محور المقاومة" أو "المقاومة الإسلامية".وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017، أصدر مجلس النواب العراقي تشريعًا يحظر بموجبه رفع العلم الإسرائيلي ويعاقب المخالفين بالسجن. ولا تُخفي القيادات الإيرانية مخاوفها من أن تؤدي العلاقات بين الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية إلى تطبيع علاقات بغداد مع إسرائيل، استجابة لضغوط أمريكية مدفوعة بحاجة بغداد لواشنطن

اقتصاديًا وعسكريًا. وتُدير وسائل إعلام عراقية، مقربة أو مملوكة للكتل الشيعية، حملة واسعة منذ إعلان الإمارات وإسرائيل، في 13 أغسطس/ آب العام الماضي اتفاقهما على تطبيع العلاقات بينهما، وزادت حدتها بعد توقيع البحرين اتفاقية سلام مع إسرائيل، في واشنطن منتصف سبتمبر/ أيلول العام الماضي. وتهدف هذه الحملة إلى انتزاع تصريحات رسمية من الرئاسات الثلاث في العراق، الجمهورية ومجلسي الوزراء والنواب، تُدين التطبيع. وحتى الآن لم يصدر بيان من الحكومة العراقية يوضح موقفها من اتفاقيات التطبيع، وهو ما أثار قلقًا في إيران انعكس على أوساط القوى الحليفة لها في مجلس النواب العراقي.

بعد إعلان التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، أعلن العراق، في 22 أغسطس/آب الماضي، على لسان وزير خارجيته فؤاد حسين، التزامه بمبادرة السلام العربية، التي صدرت عن قمّة بيروت عام 2002، عبر قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، قبل تطبيع العلاقات مع إسرائيل. لكنّ العراق امتنع في 9 سبتمبر/أيلول الماضي، عن التصويت في جامعة الدول العربية على مشروع قرار فلسطيني يدين التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. وكان لافتًا تعليق رئيس الوزراء العراقي على اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل بأن السلام بين أي دولة عربية وإسرائيل مسألة سيادية تقررها الدولة المعنية. وهو موقف ينسجم إلى حد ما مع الموقف السعودي على الأقل في الخطاب الإعلامي واتجاهات الرأي العام.

إن توقيع الإمارات والبحرين اتفاقيتي سلام مع إسرائيل، وإعلان السودان موافقته على التطبيع وربما دول عربية أخرى في المستقبل القريب، أطاح بالثوابت الناظِمة مُنذ عقود لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. وتقوم هذه الثوابت على عدم الإخلال بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وفق مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها السعودية واعتمدتها جميع الدول العربية في قمة بيروت، ورفضتها إسرائيل. وتحاول وسائل إعلام إسرائيلية وحسابات مؤثرة على مواقع التواصل الاجتماعي الترويج لتأثير الجالية العراقية اليهودية في إسرائيل وإمكانية الاستفادة منها في بناء علاقات بين الجانبين تعود بالفائدة على العراق أولاً. وفي 6 يناير/كانون الثاني 2019، أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيانًا باللغة العربية كشفت فيه عن أن وفودًا عراقية غير رسمية زارت تل أبيب، وبينها شخصيات سُنيّة وشيعية مؤثرة. ويلقى الخطاب الإسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي قبولًا نسبيًا في أوساط عراقية مناهضة لإيران ترى في

السلام فرصة للتعاون مع دولة شرق أوسطية لها ريادة في الطب والعلوم والزراعة والتكنولوجيا، كما أن علاقة كهذه ستخفف من النفوذ الإيراني في العراق.

قد لا يكون العراق استثناءً من بين دول عربية بدأت تتجه بعيدًا عن التضامن والمواقف العربية المشتركة نحو المصالح الوطنية، وتبتعد عن تبني قضية فلسطين باعتبارها كانت تشكل إلى سنوات قريبة القضية المركزية الأولى للدول العربية. ويشير بعض اتجاهات الرأي العام في العراق إلى تبني وجهات نظر جديدة، بعد التطبيع الإسرائيلي مع ثلاث دول عربية، وهي ضرورة إنهاء حالة العداء مع إسرائيل. وتتبنى هذا الموقف كتل سياسية عربية، سُنيّة وكردية ونسبة مهمة من الكتل السياسية الشيعية غير المتحالفة مع إيران، مثل تيار الحكمة، بقيادة عمار الحكيم، القريب من توجهات الكاظمي. ويُعتقد إن الاندفاع الخليجي نحو التطبيع مع إسرائيل من الممكن أن ينعكس على إقدام بغداد على تبني خطوة مماثلة لإدماج العراق بالكتلة الخليجية، بدعم ومساندة أمريكية على أمل إخراج البلاد من الأزمات المتراكمة التي لم تجد الحكومات بعد 2003 حلًا لها. ويحتاج العراق إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية لسد العجز في الأموال اللازمة لإعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة إعمار المدن التي دمرتها الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي، وتعويض الانخفاض في أسعار النفط بالسوق العالمية. ويُعتقد أن الولايات المتحدة تضغط على العراق لتطبيع علاقاته مع إسرائيل مع تفهم كامل للاعتراضات الإيرانية ومواقف القوى الحليفة لطهران. لكن لا يبدو أن حكومة الكاظمي، أو أي حكومة أخرى ستأتي بعدها، قادرة على اتخاذ قرار التطبيع مع وجود التأثير الإيراني، المباشر أو غير المباشر، على القرار العراقي.

2 – قانون التجريم:

في الوقت الذي أثار ما سمي "مؤتمر السلام والاسترداد" الذي أقيم في أربيل بكردستان العراق، في شهر ايلول/سبتمبر 2021 ، وتضمن دعوات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، الكثير من الجدل حول طبيعته والمشاركين فيه، والجهات التي تقف خلف تنظيمه، أقر مجلس النواب العراقي، في أواخر شهر أيار/مايو 2022 قانونا يجرم، بصورة حاسمة وواضحة، تطبيع هذه العلاقات مع العدو الصهيوني . وتنص المادة (4) من القانون الذي يشمل العراقيين داخل العراق وخارجه على أنه: "يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من

طبع أو تخابر مع الكيان الصهيوني أو روج له أو لأية أفكار أو مبادئ أو أيدويوجيات أو سلوكيات صهيونية أو ماسونية بأية وسيلة كانت علنية أو سرية بما في ذلك المؤتمرات أو التجمعات أو المؤلفات أو المطبوعات أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى". وقد طرح مشروع القانون هذا رجل الدين النافذ، السيد مقتدى الصدر، الذي فاز تياره بأكبر عدد من مقاعد البرلمان (73 من أصل 329) في انتخابات تشرين الاول/ أكتوبر من العام الماضي. ودعا الصدر الشعب العراقي في تغريدة بعد إقرار القانون إلى ".. الصلاة ركعتي شكر لله سبحانه وتعالى.. والخروج إلى الشوارع احتفالا بهذا المنجز العظيم..."، وعقب التصويت، نشر السيد مقتدى على تويتر تغريدة قال فيها: "وقل جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقًا. الحمد لله الذي نصر عبده وأعز جنده وهزم (الأحزاب) وحده، والحمد لله الذي خذل الإرهابيين الإسرائيليين ورد كيدهم إلى نحرهم". وقال حاكم الزاملي النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي إن قانون حظر التطبيع حظي بإجماع المصوتين ويمثل انعكاسا حقيقيا لإرادة الشعب، ووصفه بأنه يمثل الموقف الأول من نوعه عالميا من حيث تجريم العلاقة مع إسرائيل، داعيا البرلمانات العربية والإسلامية لإصدار تشريعات مماثلة تلبي تطلعات شعوبها. وقال النائب السابق والقيادي في حركة عصائب أهل الحق نعيم العبودي عبر حسابه على تويتر: إن "تصويت مجلس النواب العراقي على قانون تجريم التّطبيع مع العدوّ الإسرائيلي، في وقت التزاحم على تواقيع التطبيع والانحناء، مع ما يتعرض له العراق من ضغوط غير مسبوقة يعتبر قرارًا شجاعًا وسياديًّا ويستحقّ أن يفتخر به العراقيون، وسيعيد الحياة إلى نبض القضية الفلسطينية". وكتب الصحافي سيف صلاح الهيتي على حسابه في تويتر: "ليس تقليلا من شأن قانون حظر التطبيع من إسرائيل؛ لكن العرب كل العرب ومنذ النكبة لم يقدموا لفلسطين سوى الشعارات والقوانين وبيانات الشجب والاستنكار، وهذه لا تسمن ولا تغني من جوع وأهلنا يقتلون كل يوم ويشردون ويقمعون"، لكن شدد مع ذلك على أن ما حدث يسجل في خانة المواقف المناهضة والمشرفة.

في المقابل أعربت الخارجية الأميركية عن إنزعاجها الكبير من إقرار القانون الذي "يعرض حرية التعبير للخطر، ويعزز بيئة معادية للسامية"، وفق تصريح للمتحدث نيد برايس.

بطبيعة الحال يستهدف هذا التشريع قطع الطريق أمام من يريد إقامة أي نوع من العلاقات مع العدو، ووضع عقوبات رادعة تصل إلى الإعدام. وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي استبقت إقرار القانون بسلسلة جلسات

استماع ومناقشات مع المؤسسات التنفيذية والقانونية المعنية بتنفيذه. كما تعهّدت اللجان النيابية بمراقبة تطبيق هذا القانون الذي يمنع جميع مؤسسات الدولة العراقية من إقامة أي نوع من التعامل أو التعاون مع العدو الصهيوني فيما لم يستبعد نواب تعديل القانون لمعالجة أي ثغرات قانونية مستقبلًا.

القانون لن يطبّق بأثر رجعي، لكنه سيذهب أبعد ممّا نصّ عليه قانون العقوبات العراقي ولن يتوقف عند التطبيع فحسب، بل سيحظر إقامة أي علاقات رسمية مع شركات إسرائيلية أو أفراد مستقبلًا. وفي هذا السياق، يوضح عضو مجلس النواب العراقي أحمد طه الربيعي، أنّ القانون "يجرّم" التعاون والتخابر والتواصل مع إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو يشمل بذلك الجميع من أفراد ومؤسسات وشركات وغير ذلك. ويشدّد على أنّ هذا الموضوع "ليس غريبًا على الثقافة العراقية." والجدير بالذكر هو الحضور اللافت للقوى الكردية داخل مجلس النواب، بحيث أنّ مشاركة رؤساء الكتل الكردية في التصويت على القانون حاولت اعطاء رسالة بأنّهم ليسوا من الرافضين للقانون، خلافًا لكلّ ما تمّ ترويجه عنهم، وبالتالي فالقانون لم يشهد أي اعتراض أو تحفظ من القوى السياسية الموجودة تحت قبة البرلمان. كما انه هو الأول من نوعه على مستوى الدول العربية والإسلامية .

في المقابل رأى الخبراء الدستوريون أن "هذا القانون بالطريقة التي أقر بها لا يتعارض مع الدستور، وفي حال وجود أي اعتراضات دستورية عليه تفصل بها المحكمة الاتحادية، التي تراقب دستورية القوانين." واضافوا أن هذا القانون يشابه تشريعات تونسية وجزائرية تتعلق بمنع التطبيع مع إسرائيل مع وجود اختلافات، علماً أنه " لم يحدد الجهة الرقابية التي تتابع تنفيذه أو من يمكنه تحريك الشكاوى المتعلقة به." وحول العقوبات التي جاء بها القانون فإن قانون العقوبات لعام 1960 يتضمنها جميعا، ولكن القانون الحالي جاء بتوسعة أكبر وتفاصيل أكثر، تتعلق بتجريم التطبيع. وفي السياق بارك السفير الإيراني في العراق، محمد كاظم آل صادق "لممثلي الشعب العراقي الشقيق" إقرارهم قانون تجريم تطبيع العلاقات مع إسرائيل". وأشار في تغريدة إلى أن القانون "شكل حلقة جديدة مدعاة للفخر في سلسلة المواقف الأبية والشجاعه للشعب العراقي تجاه القضايا المصيرية للأمة الأسلامية." وقال النائب حسن سالم الذي يمثل تنظيم "عصائب أهل الحق" إن إقرار القانون ليس فقط نصرا للشعب العراقي بل لأبطال فلسطين وحزب الله في لبنان. اما بشأن رسمية التطبيع في العراق من عدمه، فقال بهار الأعرجي نائب رئيس الوزراء العراقي الأسبق إن التطبيع بدأ في العراق ولكن بشكل غير

رسمي، وقال إن هناك أطرافا خارجية تمهد للتطبيع، من خلال خلق ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة للشعب العراقي لإجبار الشعب العراقي على الذهاب لخيار التطبيع. وفي السياق قال زعيم حركة عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي إن هناك سعيا لإيجاد خلافات داخل الوضع الشيعي–الشيعي للتمكن من التقدم في مشروع التطبيع. وأكد الخزعلي أنه بدون العراق لا يمكن أن ينجح مشروع التطبيع، معتبرا أن الكيان الإسرائيلي يراهن بشكل كبير على إقليم كردستان، حيث أصبحت أربيل منطقة عمليات متقدمة. وكشف عن أن لديه معلومات تفصيلية عن أماكن للموساد بأربيل، مؤكدا أن الوجود الإسرائيلي يشمل بغداد والبصرة ونينوى والأنبار تحت غطاء مؤسسات مجتمع مدني أو شركات أمنية أو أشخاص محددين. ورأى رئيس البرلمان العراقي الأسبق محمود المشهداني أن العراق ما يزال تحت الاحتلال، إذ ينتشر الموساد الإسرائيلي في بغداد عبر سفارتي بريطانيا وأميركا، معتبرا أيضا أن من لديهم علاقات مع الإمارات هناك شكوك تحوم حول مشاركتهم في مشروع التطبيع.

3 – الشيطان يكمن في التفاصيل:

لم يكد يجف حبر قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل حتى بدأ «شيطان التفاصيل» يتسلل إليه، في ظل استياء غربي ومخاوف من «مناوشات» مع حكومة إقليم كردستان في أربيل. وفي وقت جرى الحديث في بعض الأوساط السياسية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي عن أن هناك أكثر من نسخة من هذا القانون، ظهرت مخاوف من أن يؤدي قرار البرلمان العراقي إلى وضع البلاد على قائمة الدول التي يمكن أن تستهدفها واشنطن. بينما ذهب بعض الآراء والتغريدات إلى القول إن العراق حسم موقفه بانضمامه إلى ما يعرف بـ«جبهة المقاومة» ضد إسرائيل، فإن هناك من رأى أن هذا القانون يخاطر بالإساءة إلى علاقة العراق مع دول في محيطه العربي والإسلامي لديها علاقات مع إسرائيل. وليس هذا فقط، بل إن هناك من رأى أن مسألة التطبيع مع العدو الصهيوني ليست مطروحة أصلاً حتى يصار إلى تشريع قانون خاص بها في وقت يعاني العراق من مشكلات وأزمات خطيرة يفترض أن يتم التصدي لها وأبرزها الانسداد السياسي الذي يعاني منه البلد منذ شهور نتيجة عدم قدرة الطبقة السياسية على تشكيل حكومة جديدة. ويضاف إلى ذلك أن العراق الذي يكاد يكون هو الدولة العربية الوحيدة التي ليس لديها حدود مع إسرائيل، شارك في كل الحروب العربية ضدها

منذ حرب عام 1948. والأهم أن العراق باختلاف أنظمته السياسية، ملكية أم جمهورية، يعد من الناحية الرسمية في حالة حرب مع إسرائيل منذ عام 1948 كونه لم يوقع على اتفاقية الهدنة التي عقدت آنذاك. وكان العراق قد وجه خلال حرب تحرير الكويت عام 1991 نحو 49 صاروخاً إلى الكيان. وتنبه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي يعد عراب هذا القانون، إلى حالة الانزعاج الدولي من إقراره، سواء من خلال دول أو أوساط سياسية أو دينية، فغرد على «تويتر» قائلاً إنه «لا يعادي الديانات بل يعادي التطرف والإرهاب والظلم». وأضاف «نحن نحمي الأقليات المسيحية واليهودية وأنتم تطردون العرب والمسلمين». واختتم التغريدة بالقول "نحن نستنكر عمل الدواعش وأنتم تؤيدون التطرف الغربي".

من ناحية أخرى وعلى الرغم من مصادقة مجلس النواب العراقي على قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، بيد أن إحدى فقراته أثارت مخاوف العراقيين من "شرعنة" التطبيع تحت مسمى الزيارات الدينية، إذ سمح بها القانون بشرط موافقة وزارة الداخلية. وأفادت وكالة الأنباء العراقية (واع)، بأن مادة في القانون تضمنت، فقرة تنص على عدم محاسبة العراقي الذي يزور إسرائيل إذا كانت الزيارة دينية ومقترنة بموافقة من وزارة الداخلية. وحيال نص هذه الفقرة عبر عراقيون عبر حساباتهم على منصات التواصل الاجتماعي عن مخاوفهم من تبرير زيارات شخصيات سياسية واجتماعية إلى إسرائيل بحجة إجراء زيارة دينية. واعتبر الأمين العام لحركة النجباء أكرم الكعبي، في بيان على حسابه في تويتر، أن القانون "فتح ثغرة خطيرة، وهي فقرة الزيارات الدينية بموافقة وزارة الداخلية، وهذا ما يمكن أن يكون بابا من أبواب التطبيع والتجسس، واعترافا ضمنيا بوجود الكيان الصهيوني والسماح بمراجعة قنواته الرسمية للحصول على سمات الدخول، ودخولهم إلى أرض العراق تحت هذا العنوان." والموقف نفسه تبناه النائب السابق عبد الأمير التعيبان، الذي قال: "أعلن تحفظي على قانون تحريم التطبيع مع المحتل وما احتوى من استثناءات تنسف اسم القانون وتثبت مضمون التطبيع." وأضاف أن القانون "شرع أو سمح للعدو بزيارة موقع أور الأثري في الناصرية في محافظة ذي قار جنوب البلاد، والكفل في محافظة بابل، والعزير في العمارة. وذهاب من في قلوبهم هوى إلى إخوان يوسف بحجة زيارة القدس." وكتب الإعلامي سلام مسافر، أن "قانون تحريم التطبيع مع إسرائيل يشبه لحى من دخل مع الاحتلال إلى العراق، لا هي طليقة ولا هي حليقة." وأضاف: "يتظاهرون بالتقوى لخداع الخالق كما يتوهمون، لكنهم يخشون غضب الأميركان، والنتيجة وجوه قبيحة، مثل تعديل قانون تجريم التعامل مع إسرائيل الذي يجيز الزيارات

الدينية." واعتبر السياسي العراقي عزت الشابندر، أن "البرلمان العراقي أخرج قانون تجريم التطبيع من النافذة ليدخل قانون تشريع التطبيع من أوسع أبوابه".

4 – ردات الفعل:

في الوقت الذي حصد قانون تجريم التطبيع مع كيان الاحتلال تأييد إيران و«حماس» و«حزب الله»، فإنه وضع العراق في موقف شبه معادٍ لدول عظمى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. ففيما وصفته بريطانيا بـ«المروع»، توعد المتحدث بإسم لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب البريطاني النائب ديفيد لامي بردع القانون . ودعا في تغريدة على تويتر الحكومة البريطانية الى استخدام ثقلها الدبلوماسي لردع هذا القانون. ومن ناحية اخرى عبرت واشنطن عن انزعاجها، إذ قالت الخارجية الأميركية في بيان إن «الولايات المتحدة منزعجة بشدة من تشريع البرلمان العراقي لقانون يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل». وأضاف البيان أنه «بالإضافة إلى تعريض حرية التعبير للخطر وتعزيز بيئة معاداة السامية، فإن هذا التشريع يقف في تناقض صارخ مع التقدم الذي أحرزه جيران العراق من خلال بناء الروابط وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وخلق فرص جديدة للناس في جميع أنحاء المنطقة». وشددت وزارة الخارجية الأميركية على أن «دعم أميركا قوي وثابت لإسرائيل، بما في ذلك توسيع العلاقات مع جيرانها في السعي لتحقيق المزيد من السلام والازدهار للجميع.« على حد زعمها . وفيما تخضع العلاقات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل إلى عمليات مد وجزر لا سيما بعد الانتخابات البرلمانية في أكتوبر (تشرين الأول) العام الماضي، فإن قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل سيفتح ثغرات أكبر في هذه العلاقة ويمكن أن يسبب «مناوشات» بين الطرفين وذلك نتيجة الاتهامات لكردستان ببيع النفط المستخرج من الإقليم إلى العدو الصهيوني. وأكد عرفات كرم مستشار الزعيم الكردي مسعود بارزاني في تغريدة له أن تصويت الأكراد في البرلمان الاتحادي على قانون يجرم التطبيع مع إسرائيل ويفرض عقوبات يصل بعضها إلى الإعدام والسجن المؤبد لا يعني انضمام أربيل إلى جبهة المقاومة. في غضون ذلك، أكد عضو «ائتلاف دولة القانون»، حيدر اللامي أنه كانت هناك ضغوطات على بعض القيادات الشيعية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ما دفع تلك القيادات إلى سد الطريق أمام المسألة بقانون مشرع في البرلمان يمنع التطبيع. وقال اللامي إنه «لا توجد معاهدات سلام بين العراق

وإسرائيل، والحرب مفتوحة بين الطرفين»، مضيفاً أن «طائرات إسرائيل قامت قبل أربع سنوات بقصف الأراضي العراقية، واغتيل الكثير من العلماء على يد الموساد والقوات الإسرائيلية». وتابع أن «هناك تصريحات هنا وهناك من بعض الشخصيات التي تقول بأن بعض السياسيين الكرد لهم علاقات مع سياسيين من الكيان الإسرائيلي، لكن الرئيس بارزاني نفى في أكثر من مناسبة هذا الأمر جملة وتفصيلاً»، مؤكداً نفيه لوجود مثل هذا الأمر ومشيداً بـ«الموقف المشرف» لأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني فيما يتعلق بتشريع القانون الجديد في البرلمان العراقي، علماً أن القانون أقر بالإجماع.

في غضون ذلك، نقلت وكالة الأنباء العراقية عن الخبير القانوني والأكاديمي ماجد مجباس «إن قانون تجريم التطبيع هو من مشاريع القوانين المهمة لهذه المرحلة... والمشرع العراقي ومنذ بداية وجود هذا الكيان الغاصب لم يعترف به على المستوى الدولي لأنه مع حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف». وأضاف مجباس أن قانون العقوبات العراقي في المادة 201 يشير «بشكل صريح إلى تجريم كل أشكال التعاون مع هذا الكيان والتعامل معه والترويج له وتحبيب مبادئه ومنع أي تعامل أدبي أو علمي أو غيره.« أما الخبير القانوني، علي التميمي، فقال للوكالة العراقية إن «قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني الذي صوت عليه البرلمان (...) يسري على العراقيين ومؤسسات الدولة والعسكريين والمحافظات والأقاليم ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني». ولفت التميمي إلى أن «المادة الثانية منه تنص على أن القانون يسري على العراقيين داخل العراق وخارجه بما فيهم المسؤولون وموظفو الدولة والمكلفون بخدمة عامة من المدنيين والعسكريين والأجانب المقيمين داخل العراق ومؤسسات الدولة كافة وسلطاتها الاتحادية والهيئات المستقلة وحكومات الأقاليم ومجالسها البرلمانية ودوائرها ومؤسساتها كافة والشركات الخاصة والمؤسسات الأجنبية والمستثمرين والعاملين في العراق.«

المؤرخ والخبير في شؤون الشرق الأوسط بيتر وين في جامعة ماريلاند رأى أن السيد مقتدى الصدر يحاول رفع مكانته من خلال القانون الجديد. وهو عكس الجماعات الشيعية الأخرى، يحاول النأي بنفسه عن الجارة إيران التي تملك نفوذا سياسيا واسعا في العراق. كما يتهمه خصومه بالذهاب بعيدا جدا تجاه السنة والأكراد في البلاد. وينظر من داخل المؤسسة السياسية القائمة في العراق إلى الأكراد بعين الريبة، ويشتبه أحيانا في رغبتهم في الدفع إلى المزيد من جهود الاستقلال السياسي بمساعدة إسرائيل. ومن وجهة نظر كثير من

العراقيين، يشكل هذا خرقا خطيرا للمحرمات، و"لهذا السبب يحاول الصدر استخدام القانون الجديد الذي بادر به لتقديم نفسه كمتحدث حازم للقوى المعادية لإسرائيل". وبحسب الباحث في العلوم الإسلامية بجامعة اوزنابروك الألمانية، ميخائيل كيفر فان الصدر: " يتبع الخط الذي انتهج في العراق خصوصا من قبل الأغلبية الشيعية في البرلمان العراقي تجاه إسرائيل". ورغم ذلك فإن العراق ليس البلد الوحيد في المنطقة الذي فيه ميول معادية لإسرائيل ومعادية لليهود أيضا، حسبما يقول كيفر. وبرغم التقارب الذي تشهده العلاقات بين دول عربية وإسرائيل، الذي ظهر منذ عام 2020 ، إلا أن العداء لإسرائيل مايزال موجودا في الجزء الأكبر من المنطقة، خاصة وأن أقلية فقط من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل.ويضيف: "لم يكن الوضع قاسياً كما كان في التسعينيات. لكن لا يزال من الممكن صنع السياسة بخطاب مناهض لإسرائيل".

5 – مستقبل التطبيع:

عند متابعة مسار الاتفاقات الموقعة حتى الان بين العدو وعدد من الدول العربية، سنجد أنه كان لها تأثير كبير على المنطقة، إذ أثّرت على كافة الجوانب بدايةً من الجغرافيا السياسية والاقتصاد إلى السياحة والأمن. وتعكس هذه الاتفاقات الديناميات المتغيرة داخل المنطقة وخارجها. وبينما لا يزال الاتجاه واسع النطاق للتعاون محط تفاؤل الدول الموقعة، تثير أحداث مثل الصراع الأخير مع حماس في قطاع غزة، تساؤلات حول التأثير طويل المدى لاتفاقات أبراهام. ومن البديهي ان اتفاقات أبراهام لا تهدف إلى حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، ولم يضع الموقّعون عليها كذلك هذا الغرض من الأساس في حسبانهم. ومع ذلك، وفي ظل انتقاد الرأي العام السائد في العالم العربي إسرائيل بشدة ومدافعته عن القضية الفلسطينية، سلّطت دولة الإمارات العربية المتحدة الضوء على فرص إرساء السلام الجديدة والتي يمكن أن تتمخّض عن عملية التطبيع، لتبرير سبب إبرام الاتفاق. وفي حديث في ندوة عُقدت في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، زعم السفير الإماراتي لدى الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، أن اتفاقات أبراهام انما جرى تنسيقها أساساً للحد من الضم الإسرائيلي للضفة الغربية ولاستبقاء إمكانية تطبيق حل الدولتين. ومع ذلك، وفي خضم تصاعد القمع الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس وتنامي عدد القتلى في غزة، لم تصدر عن دولة الإمارات العربية المتحدة

أي تصريحات بشأن تأثير هذه الأعمال على الفلسطينيين أو الكيفية التي ستعزّز بها اتفاقات أبراهام حقوق الفلسطينيين.

لا تهدف اتفاقات أبراهام إلى وقف الصراع لأنه لا يوجد صراع مباشر بين الدول الموقّعة على هذه الاتفاقات. وبدلاً من ذلك، يركّز الاتفاق الثلاثي على مصالح أمنية جماعية مدفوعة بقضايا إقليمية مشتركة مثل إيران، ما يجعل دولتي الخليج العربي الموقّعتين على الاتفاق أقرب إلى إسرائيل فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية. ومن شأن الاتفاقات أن توفّر لإسرائيل وصولاً مباشراً لا مثيل له إلى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، وأن تعزز التطورات الاقتصادية والتعاون على مختلف المستويات. وقد روّج المهندسون المعماريون لهذه الاتفاقات باعتبارها لبنة في "شرق أوسط جديد" يضم إسرائيل. ومن المفترض أن تساعد اتفاقات أبراهام في إنهاء الاحتلال غير الشرعي لفلسطين، ولكنها من الناحية العملية لا تفعل شيئاً يُذكر في هذا الاتجاه. وقد وصلت الدول الموقِّعة على اتفاقات أبراهام إلى مستوىً من التطبيع أشبه ما يكون باتفاقية أمن جماعي؛ إذ إن التقارب الحاصل بين هذه الدول مدفوعٌ بالرغبة في عزل تهديد مشترك في المنطقة، إذ اعتبرت إسرائيل ودولٌ عدة في مجلس التعاون الخليجي –مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية– أن الوجودَ الإيراني المتنامي على الساحة الدولية هو الخطر الأكبر الذي يهدد المنطقة. وبناءً على ذلك، دعمت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية الضغط الأقصى التي اتبعها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ضد إيران. لذلك تبدو الاتفاقات في النهاية خطوةً على طريق سياسة إقليمية خارجية جديدة، أكثر من كونها معنية بالسلام أو بفلسطين؛ ويمكن رؤية هذه الخطوة متوازيةً مع عملية التطبيع مع إسرائيل، التي تهدف إلى إحداث تغييرات في الجغرافيا السياسية الحالية في المنطقة، وتكوين محور جديد في الخليج لمواجهة إيران. ومن ثمّ، ضمنت الاتفاقات –التي حظيت بدعم الولايات المتحدة– مساراً لعلاقات أمنية واقتصادية أوثق بين الدول الموقِّعة، بدون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي حين يشير منتقدو اتفاقات أبراهام إلى الدماء التي تُراق في غزة، والمظاهرات العنيفة داخل الضفة الغربية المحتلة، ليؤكدوا على أن الاتفاقات رجعت بخُفّي حُنَيْن للفلسطينيين؛ فإن هذا لم يبطىء أو يؤثر على عملية إنشاء غرفة التجارة والصناعة الإسرائيلية–الخليجية في الإمارات العربية المتحدة.

عادة ما يُروج لمفهوم التطبيع مع إسرائيل على أساس أنه سيحقق الرخاء والاستقرار والتنمية الاقتصادية لأولئك المنخرطين فيه، وسيكون له تأثير إيجابي على المنطقة. لكن هذا الازدهار المتوقع لم يتحقق في مصر والأردن بعد التطبيع؛ كما أنه من غير المرجح أن نرى هذا الازدهار بعد اتفاقات أبراهام إذا ما نظرنا إلى أهدافها النهائية التي تتمثل في تسهيل العلاقات الثنائية وخلق سياسة أمنية جماعية لمواجهة إيران. إلا أن بعض الدول أعادت النظر في أولوياتها المتعلقة بالأمن القومي، مدفوعةً بالتطورات التي حدثت في الشرق الأوسط على مدار العقد الماضي؛ تلك التطورات التي يمكن اعتبارها مسؤولة عن تحفيز موجة التطبيع وفتح آفاق جديدة لإقامة علاقات بين هذه الدول وإسرائيل. فقد صرح أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أن أنشطة إيران العدائية على المستوى الإقليمي هي ما دفع الإمارات إلى النظر في العلاقة مع إسرائيل "بعيون جديدة". لذلك؛ من المحتمل أن تكون التبعات الجيوسياسية لاتفاقات أبراهام هي الأكثر استدامة في الخليج، وذلك لأنها تعمل على تشكيل تكتل جديد مبني على الرغبة المشتركة لمعظم أنظمة الخليج وإسرائيل لاحتواء التهديد الإيراني المتصور للمنطقة. في النهاية؛ تعمل الاتفاقات على إحداث تحول في الجغرافيا السياسية للمنطقة من خلال تجاهل عملية السلام، ومنح إسرائيل وصولاً منقطع النظير إلى شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. كما يحظى هذا المحور الجديد بدعم الولايات المتحدة، التي تعتبر هذا المحور الجيوسياسي الفريد الذي يضم إسرائيل ودول الخليج وسيلةً فعالة لمواجهة قوة إيران في المنطقة. وهذا على العكس من "السلام البارد" الذي ساد بين إسرائيل وكلٍ من مصر والأردن، والذي على الرغم من تعزيزه للعلاقات الدبلوماسية، إلا أنه لم يؤد إلى تكوين أي محور جديد. إن هذه الترتيبات تبيّن بجلاء أن الإمارات العربية المتحدة تقدم مصالحها الخاصة على حساب التضامن مع محنة الشعب الفلسطيني.

6 – بغداد تملأ الفراغ:

تقول التقارير الواردة من العراق إن بغداد توسع دورها الدبلوماسي من الوساطة بين إيران والسعودية إلى ترتيب حوار إيراني مع مصر والأردن والإمارات أيضا. وإذا نجح هذا المسار فيمكنه ملء الفراغ في الشرق الأوسط عبر دبلوماسية إقليمية شاملة مع تقليص نطاق اتفاقيات "أبراهام" كشكل من أشكال التعاون الإقليمي. ويفتقر الشرق الأوسط إلى منصة دبلوماسية مؤسسية واحدة للحوار والعمل الجماعي بشأن القضايا الإقليمية. لكن لا

يزال إجماع المنطقة بشأن أي قضية بعيد المنال. وحتى الميل الأخير للحوار من قبل عدة دول متنافسة، من تركيا والإمارات إلى إيران والسعودية، فإنه يعالج القضايا الثنائية ولا ينطوي على التزامات إقليمية أو متعددة الأطراف. وتعمل مبادرة بغداد الدبلوماسية الإقليمية على تقليل هذه الفجوة، وتُظهر العراق على أنه مفتاح للتعايش العربي الإيراني. وتولي كل من السعودية والإمارات أهمية كبيرة لعلاقاتهما الثنائية مع العراق، بينما عقدت مصر والأردن اجتماعات ثلاثية مع مسؤولين عراقيين 5 مرات منذ عام 2019. ومن السمات المشتركة للمشاركة العربية مع العراق تركيزها على القوة الناعمة والتبادل الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرتهم على مضاهاة القوة العسكرية الإيرانية في العراق وقدرة طهران على هندسة السياسة العراقية. وبالتالي، فإن العراق ليس في الحقيقة جبهة صدام محتدم بين إيران والدول العربية. وتستغل دبلوماسية بغداد ذلك وتظهر لطهران والدول العربية أن العراق يراعي مصالح كافة الأطراف وليس عالقا في شد الحبل بين أي من المعسكرين. ونتيجة لذلك يتعامل الفاعلون في المنطقة مع العراق كجهة محايدة ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها للتوسط في حوار شرق أوسطي كلما لزم الأمر؛ لذلك تتجنب دبلوماسية العراق الانحياز إلى أي طرف عندما يكون هناك تصاعد في التوترات الإقليمية. ويجعل ذلك الوساطة العراقية أداة مفيدة لخفض التصعيد في معظم المنطقة؛ حيث يمكن لطرفي أي صراع الاتفاق على خفض التصعيد المتبادل بوساطة بغداد من دون فقدان ماء الوجه. لذلك يمكن القول إن نقاط القوة التي تتجلى في دبلوماسية العراق تجاه المعضلة الإيرانية العربية تجعلها تحديا كبيرا لاتفاقيات "أبراهام" التي وقعتها إسرائيل مع كل من الإمارات والبحرين والمغرب.

وقد سعت اتفاقيات "أبراهام" إلى تشكيل الأساس لمنصة تحالف إسرائيلي عربي ضد إيران. لكنها فشلت حتى الآن في تسويق هذه الفكرة لدى معظم الدول العربية أو الإسلامية، بل جاءت بنتائج عكسية في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، أشعل التطبيع الإسرائيلي المغربي التوترات بين المغرب و الجزائر. واعتبرت الجزائر أن هذه الاتفاقية سبب رئيس لقطع العلاقات الثنائية مع الرباط، وبالتالي أصبحت هذه الاتفاقية عاملا من عوامل تأجيج الصراعات وليس الدبلوماسية في المغرب العربي. وبالمثل، بالرغم من انضمام البحرين إلى الاتفاقات بعد فترة وجيزة من توقيع أبوظبي رفضت السعودية الاندماج في هذا المسار، وكان سبب الرياض بسيطا: تجنب تصعيد التوترات مع طهران التي تسعى تل أبيب لبناء تحالف ضدها. ويعني ذلك أن بعض

الدول العربية ترى أن ضرر هذه الاتفاقيات ربما يفوق المكاسب المتوقعة منها باعتبار أنها ترتيب محفوف بالمخاطر مبني فوق حقل ألغام جيوسياسي مثل الصراع الإيراني الإسرائيلي. وعلى النقيض من ذلك، حصل العراق على معظم ثقة العالم العربي وحقق بالفعل تقدما ملحوظا في الدبلوماسية الشرق أوسطية متعددة الأطراف؛ مما أعطى الدول العربية خيارا أفضل من اتفاقات "أبراهام" لمعالجة قضاياها في إطار متعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، أطلق العراق مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في أغسطس/آب 2021. وحضر المؤتمر جميع الأطراف المشاركة في دبلوماسية بغداد بشأن المعضلة الإيرانية العربية. كما حضرها الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" ودعمته الولايات المتحدة مبدئيا كمنصة دبلوماسية إقليمية بقيادة العراق. وبالمقارنة مع الاستقطاب الجيوسياسي المرتبط باتفاقيات "أبراهام"، تبدو الدبلوماسية العراقية أكثر أمانا وشمولية، كما أنها لا تعتمد على الولايات المتحدة لتقديم فوائد للمشاركين فيها، على عكس الاتفاقات التي تطلبت موافقة واشنطن على بيع طائرات "إف-35" للإمارت واعترافها بالمطالبات المغربية بشأن إقليم الصحراء، وذلك لإقناع الدولتين العربيتين بتوقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل.

لم يقم العراق قط أي علاقات ثنائية مع إسرائيل التي يعتبرها عدوا واضحا. ومع دعم إسرائيل للعناصر الانفصالية في إقليم كردستان العراق، تنظر بغداد إلى تل أبيب على أنها عنصر مزعزع للاستقرار لكل من العراق والمنطقة بشكل عام؛ ولذلك فإن دبلوماسية العراق الأخيرة قد يكون هدفها غير المعلن هو تقويض نفوذ إسرائيل. وبالتوازي مع توسيع نطاق الدبلوماسية العراقية، زاد العراق من حملات القمع ضد الجهات الداخلية التي لها علاقات مع إسرائيل. وفي مايو/أيار الماضي، أصدرت بغداد قانونا يجرم العلاقات مع إسرائيل، ردا على مؤتمر يدعو إلى تطبيع العلاقات العراقية الإسرائيلية عُقد في أربيل قبل شهر من مؤتمر بغداد. وستؤخذ تحفظات العراق تجاه إسرائيل على محمل الجد أكثر في الوقت الذي يعزز فيه الأول مركزيته في الهندسة الدبلوماسية الناشئة في الشرق الأوسط. ويعد إجماع المنطقة الحالي على الحاجة إلى دبلوماسية مستدامة ومتعددة الأطراف أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى، يعطي هذا الواقع الدول المختلفة سببًا آخر لمراعاة الخط الأحمر للعراق بشأن إسرائيل لضمان قيام بغداد بدورها المهم في الوساطة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن كردستان العراق تحولت إلى بؤرة توتر إيراني إسرائيلي تدفع العراق لإدراج معارضة الدور

الإسرائيلي في قلب استراتيجيته الدبلوماسية. وبالتالي يمكن لبغداد أن تروج لفكرة أن إسرائيل هي مصدر لنفوذ خارجي يزعج الهدوء النسبي في العراق، والذي سمح لكل من طهران والدول العربية بالاستفادة منه على الرغم من خلافاتهما العديدة. وسواء أثار العراق مشكلاته مع إسرائيل على نحو متعدد الأطراف أو ثنائي الطرف مع نظرائه الإقليميين، فسيكون لديه نقطة قوة من زاوية الاستقرار الإقليمي وخفض التصعيد. وسواء كانت دبلوماسية العراق الإيرانية العربية تتحدى صراحة اتفاقات "أبراهام" أم لا، فإنها ستترك تأثيرا قويا ودائما على النموذج الناشئ للدبلوماسية المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط. وتهدف اتفاقيات "أبراهام" إلى القيام بذلك على وجه التحديد، لكنها ستواجه تحديات حقيقية مع تعميق أسس المبادرات الدبلوماسية العراقية.

7 – خاتمة:

تصاعدت نزعة التطبيع مع العدو خلال العقد الأخير بعد ان كان العرب ينظرون الى إسرائيل ككيان مغتصب ومعتدي على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والحرية، وارجاع إراضيه والاقرار بحق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد ذهب عدد من الأنظمة العربية الى خيار التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع إسرائيل، في ظل تجاذبات إقليمية، وتوترات امنية، ورفض شعبي، خصوصا وان هناك تكتل إقليمي لا يزال يؤكد على خيارات المقاومة، ورفض أي شكل من اشكال التطبيع.

ومن ضمن ذلك ما تشهده الساحة السياسية في العراق من جدل وتهم متبادلة حول التطبيع او الانضمام الى مشاريع تشجع او تدعم التطبيع، ومن ذلك مؤتمر الترويج للتطبيع في أربيل العام الماضي والذي اثار موجات غاضبة من ردود الأفعال والمواقف ترجمت على الأرض من خلال التنديد المتزامن والشامل من قب كل الأطياف العراقية، من مؤسسات رسمية من القوى والأحزاب السياسية، والشخصيات وحتى العشائر، والتي أكدت ثبات الموقف العراقي الرافض لأي تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي أو التسويق لأي تواصل عراقي إسرائيلي في المستقبل. وفي ظل الازمة السياسية التي يعيشها العراق ما بين ابرز اقطاب العملية السياسية من قوى وكتل سياسية حيث يحاول طرف ما ان يخون الأطراف الاخرى تحت ذرائع سياسية او بناء على شكل التحالفات السياسية المشكلة بعد انتخابات تشرين عام 2021.

قد تكون هذه المعطيات سببا اساسيا في الدعوة الى إقرار مشروع يحرم ويحظر التطبيع مع إسرائيل، ورفع الحرج الذي تريده اطراف قريبة من محور المقاومة بأحراج اطراف أخرى تتهم بقربها من دول عربية، خصوصا الخليجية منها، طبعت مع العدو ولهذا طرحت فكرة إقرار قانون حظر التطبيع مع إسرائيل اول مرة من قبل السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري واحد التكتلات الشيعية الأساسية المنضوية في التحالف الثلاثي، حيث جاء في تغريدة له: "إنّ من أهم الأسباب التي دعتني إلى زجّ التيار الصدري في العملية الانتخابية مجدَّداً، مسألة التطبيع والمطامع الإسرائيلية في الهيمنة على عراقنا الحبيب". وأضاف "من هنا، ستعلن الكتلة الصدرية، مع حلفائها في الفضاء الوطني قريباً، مقترحَ مشروع لتجريم التطبيع والتعامل مع الكيان الصهيوني مطلقاً، ثم طرحه تحت قبّة البرلمان للتصويت عليه." ويتكون القانون بعد اقراره من (10) مواد، حددت المادة الأولى منها الهدف من القانون الى تحقيق الأهداف الاتية: تجريم التطبيع مع إسرائيل بأي شكل من الاشكال، ومنع إقامة العلاقات الدبلوماسية او السياسية او العسكرية او الاقتصادية او الثقافية او أي شكل من اشكال العلاقة معها، فيما اشارت المادة الثانية الى سريان مواد القانون وشملت ثمانية جهات محلية وخارجية ومن ضمنها الشركات والدول التي تتعاطي وتطبع مع إسرائيل، فيما دعا نواب الى مراجعة هذه المادة فيما قد تثيره من تداعيات مستقبلية على مختلف المجالات، فيما نصت المادة الثالثة والرابعة والخامسة على عقوبات وصلت الى حد الاتهام بالخيانة العظمى، وانزال اشد العقوبات تصل الى المؤبد والاعدام، وجاءت المادة السادسة بتحذيرات شديدة الى الدول والجهات والمنظمات من التعامل مع إسرائيل وتأثير ذلك على العراق، اما المادة الثامنة فقد نصت على منع المنشورات والمؤلفات التي تروج للتطبيع مع إسرائيل فيما نظمت المادتين التاسعة والعاشرة المسائل الإجرائية. بالتالي يشكل قانون تجريم التطبيع وحظره مع "إسرائيل" لَجماً لكل الأصوات التي حاولت ترويج فكرة التطبيع، وسداً منيعاً لأي محاولات إسرائيلية من أجل التغلغل في العراق لتحقيق أهدافها ومآربها فيه وفي المنطقة، كما حدث في عدد من دول خليجية وأخرى عربية، ضمن مسار خطير، سلكته "إسرائيل" منذ عام 2020 في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ونجحت في اختراق عدد من العواصم العربية. ويعَدّ هذا القانون أحد أهم أشكال المقاومة البرلمانية في تبني خيار الديمقراطية، ووهو يعيد نبض القضية الفلسطينية إلى جذورها العربية والإسلامية. صحيح أن العراق لا يقيم أي علاقات مباشرة مع "إسرائيل"، وترفض أغلبية القوى السياسية خيار التطبيع، لكن إقرار هذا القانون حسم

حالة الجدل في المشهد العراقي بشأن قضية التطبيع، وأوصد الباب أمام أي ضغوط خارجية، كما أكد أن العراق عصيّ على أي محاولات اختراق من أي جهة كانت، سواء محلية أو إقليمية أو دولية. وأكد القانون وحدة الشعوب الحرة. والعراق هنا نموذج عربي يُحتذى به في مواجهة "إسرائيل" التي تمارس كل أشكال الإجرام بحق الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، كما يعكس الموقف العراقي كجُزء لا يتجزأ من العمقين العربي والإسلامي في حماية القدس المحتلة، وإفشال مشاريع التهويد وتدنيس المقدسات داخل الأقصى المبارك. وقد أتى هذا القانون ردّاً برلمانياً عراقياً عملياً، يمثّل طيفاً من التشكيلات السياسية العراقية، في مختلف توجهاتها، رفضاً للعدوان الإسرائيلي المستمر والمتواصل على الشعب الفلسطيني ومقدساته، وعلى رأسها المسجد الأقصى . واتى تصويت مجلس النواب العراقي على قانون تجريم التطبيع مع "إسرائيل"، في وقت تسابقت فيه دول بعينها إلى توقيع اتفاقيات التطبيع الذليلة. كما وشكل القانون صفعة قوية لأميركا، وضربة لـ"إسرائيل"، وفشلاً كبيراً لمخططاتهما، التي لطالما استُخدمت ضد العراق والمنطقة على مدى أعوام طويلة، من خلال سياسات التجويع والحصار ونشر الإرهاب والفكر الداعشي في العراق، بهدف تفتيته والسيطرة عليه وسلبه قراره وإرادته في نصرة قضايا الأمة وفلسطين، وإخضاعه للوصول إلى مرحلة التطبيع مع "إسرائيل. ونجح العراق، عبر إقراره قانون تجريم التطبيع في تعرية دول عربية وخليجية وقّعت اتفاقيات تطبيع من جهة، وإحراج دول أخرى، مثل المملكة العربية السعودية، التي تمهّد الطريق للوصول إلى اتفاق تطبيع علني رسمي مع "إسرائيل"، من جهة أخرى.

على ضوء ما تقدم اعتبرت محاور المقاومة في المنطقة إقرار البرلمان العراقي قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل "انتصاراً لها "، فيما رأى البعض الاخر أن الأمر لم يكن بحاجة إلى تشريع جديد، لأن هناك قانوناً نافذاً بالفعل منذ العام 1969 يجرم أي علاقة بين أي عراقيين والحركة الصهيونية والماسونية وإسرائيل، وإذا ثبتت تلك التهمة على شخص ما فتصل عقوبتها للإعدام طبقا للقانون. لكن لم يتم تطبيق هذا القانون بعد العام 2003 لاعتبارات ذاتية ولوجود علاقات بين بعض القيادات والمسؤولين الذين جاؤوا بعد الاحتلال الاميركي، بإسرائيل، ومنهم من زار إسرائيل صراحة، وأعلن عن تلك الزيارة داخل البرلمان العراقي، لكن لم يطبق هذا القانون أو أي إجراء قانوني بحقه.

من جانب آخر لا يرتبط قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل بظروف ووقائع محددة داخليا أو خارجيا. فالعراق بلد ديمقراطي، وهناك توازنات سياسية وهناك سعي لرسم سياسته الخارجية، رغم أن هناك إخفاقات في الكثير من الملفات، لكن في المقابل هناك ملفات حظيت بتوافق سياسي، وملف تجريم التطبيع يعد واحدا من الملفات التي حظيت باتفاق سياسي عراقي. وتوجد في العراق، كما هو معوم، تجاذبات كثيرة إقليمية ودولية، كما أن هناك صراعات وأجندات دولية على الساحة العراقية ولدت الكثير من المشاكل الأمنية والاقتصادية وغير ذلك، ومما لا شك فيه أن "الكيان الصهيوني" جزء من مؤامرة كبيرة موجهة ضد العراق، لذا نجد الوضع العراقي غير مستقر بين فترة وأخرى، فتحدث هنا صراعات ومشاكل أمنية وغير ذلك، وفي العادة تشكل إسرائيل جزءاً مهماً من تلك المشاكل، ومن اجل ذلك جاء هذا القانون الذي يعد أحد مهام مجلس النواب الذي يمثل غالبية الشعب. وفي المحصلة ليس من مصلحة العراق أن يكون ثمن التطبيع مع العدو تردي حالة الاستقرار فيه، أو أن يضطر لاتخاذ قرارات مخالفة لإرادة شعبه، لاسيما أنه يمر بأزمة اقتصادية وأمنية حقيقية، وهناك تهديدات على الحدود وأجندات خارجية وتهديد "داعش" الذي يظهر بين فترة وأخرى، خاصة وان إسرائيل تدير جزءاً كبيراً جداً من هذه الصراعات.